

## أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

محمد عوني عيد أبو جبة<sup>1</sup>، علي عبدالقادر الذنبيات<sup>2</sup>

### ملخص

تهدف هذه الدراسة التعرف الى أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك من خلال قياس أثر المتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في المتغير التابع (إدارة الأرباح) ممثلاً بالمستحقات الاختيارية. وقام الباحثان باستخدام المنهج القياسي الكمي في تحليل القوائم المالية لقياس الربحية، وأنموذج جونز المعدل الذي يقوم على تقدير المستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح. وتم استخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وبيان العلاقة بين المتغيرات. وتكونت عينة الدراسة من (40) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي البالغ عددها (70) شركة والتي لها تداول مستمر خلال الفترة بين عامي (2009-2013). وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في إدارة الأرباح، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم الشركة) فقد بينت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة المديونية، وحجم الشركة على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح. وبناءً على نتائج الدراسة التي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والربحية، سواءً كانت العلاقة إيجابية أم سلبية فإن الباحثين يوصيان بضرورة تشديد الرقابة على البيانات المالية للشركات المدرجة في السوق من أجل الحد من هذه الممارسات وضرورة نشر التوعية من قبل الجهات المعنية في سوق عمان المالي حول المخاطر التي تترتب على ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، الربحية، المستحقات الاختيارية، أنموذج جونز، سوق عمان المالي.

### المقدمة

لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس صحيح، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام ارتفعت نوعية وجودة أرباح المنشأة (Anjum et al., 2012):  
مطر، 2006).

وتُعد الربحية هدفاً رئيساً لجميع المنشآت الهادفة للربح، وأمرأ ضرورياً لبقائها واستمرارها، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة، وتعتبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح المحققة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، وتقاس الربحية إما بالعلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (Dekan, 2009).

وتتعدد القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تبعاً لتعدد الفئات التي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ القرارات

تعدّ ربحية المنشأة محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعتبر عن مدى كفاءة قراراتها التشغيلية والاستثمارية. وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، وصافي التدفق النقدي التشغيلي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة

<sup>1</sup> باحث، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء.

<sup>2</sup> أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.

✉aaaldu@ju.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2016/1/26 وتاريخ قبوله 2016/7/3.

وهذا ما أشارت إليه دراسات سابقة أجريت على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي والتي منها على سبيل المثال (A-Aatar and Suwaidan, 2012: Al-Mousawi, and Al-Thuneibat, 2011: أبو عجيلة وحمدان، 2013) التي بينت وجود هذه الممارسات في السوق الأردني. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التعرف إلى أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. وبالتالي فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر لهامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ؟
2. هل يوجد أثر للعائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ؟
3. هل يوجد أثر للعائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ؟
4. هل يوجد أثر لربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي؟
5. هل يوجد أثر لنسبة المديونية على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة؟
6. هل يوجد أثر لحجم الشركة على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة؟

#### أهداف الدراسة:

- انطلاقاً من مشكلة الدراسة الموضحة سابقاً فإن هذه الدراسة تهدف إلى:
1. اختبار تأثير هامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية.
  2. اختبار تأثير العائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية.
  3. اختبار تأثير العائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية
  4. اختبار تأثير ربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية .
  5. اختبار تأثير نسبة المديونية على العلاقة بين الربحية

الاقتصادية، حيث يعتمد على هذه البيانات في اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان والقرارات الادارية المختلفة. فيهتم المساهمون بهذه البيانات لتقييم استثماراتهم ولقياس أداء المديرين، وتقييم ماتحتوية الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية. أما المقرضين فإنهم يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية (Block, 1999).

كما أن مديري الشركات لديهم المرونة في ممارسة اجتهاداتهم في إعداد التقارير المالية من خلال السياسات المحاسبية المتنوعة، والتقديرات المحاسبية التي تمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة في العجز عن ذلك، وهذا يعني التلاعب في الأرباح لتحقيق مكاسب معينة للإدارة، أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين (Healy, et al., 2014: أبو عجيلة، 2007). وفي ذات السياق بين (Healy, et al., 2014) أن الشركات التي تحقق أرباحاً، يكون لديها درجة منخفضة من ممارسة إدارة الأرباح، وتسير هذه الممارسة بشكل بطيء، بينما الشركات التي تحقق خسائر تكون درجة ممارسة الأرباح لديها أكبر وتسير بشكل أسرع. وكذلك بين (Chen, et al., 2001) أن كثيراً من الادارات تفضل أن تحصل على تقرير تدقيق معدل بدلاً من أن تقوم بتعديل البيانات المالية حسب ما يطلبه المدقق، وذلك لتحقيق أهداف ربحية محددة من قبل المشرعين. وبالتالي فإن هذه الادارات يمكن أن تقوم بعملية ممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر من تلك الشركات التي لا تواجه مشاكل في تحقيق الربحية المنشودة.

ونتيجة لأهمية الأرباح فإن هناك احتمالية ممارسة إدارة الأرباح مما قد ينعكس على عدالة هذه الأرباح، ومن هنا يأتي دور هذه الدراسة في التعرف إلى أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي عمان.

#### مشكلة الدراسة:

تقوم إدارات الشركات بتطبيق سياسة ممارسة إدارة الأرباح، فتوصي بتطبيق الطرق أو الأساليب التي تعمل على تغيير أرقام الأرباح بالشكل الذي ترغب فيه، وذلك لأغراض ذاتية خاصة بها، حيث أن الأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة لا يمكنها ملاحظة ما تفعله الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح،

وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية .

6. اختبار تأثير حجم الشركة على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية .

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح، مما يساعد في تنبيه الجهات المستفيدة من البيانات المالية لحقيقة الأرباح التي تعرضها هذه الشركات، وبالتالي مدى عدالة البيانات المالية في عكس نتيجة أعمال هذه الشركات والمساعدة في الحد من أساليب التلاعب التي تقوم بها الإدارة العليا في تشويه رقم صافي الربح، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في الشركات وإداراتها وبالتالي توجيه قرارات مختلف الفئات المستفيدة من البيانات المالية في الاتجاه الصحيح بالاعتماد على معلومات ذات مصداقية.

#### فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على أسئلتها قام الباحثان بصياغة الفرضيات التالية:

**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

**H03:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

**H04:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

#### المصطلحات الإجرائية:

**الربحية :** هي العلاقة بين الأرباح المتحققة، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح ، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال الأرباح

والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها. **هامش الربح :** يقاس هامش الربح من خلال صافي الربح إلى صافي المبيعات .

**العائد على الأصول :** يقاس من خلال صافي الربح إلى متوسط إجمالي الأصول .

**العائد على حقوق الملكية :** يقاس من خلال صافي الربح إلى متوسط إجمالي حقوق الملكية .

**ربحية السهم :** تقاس من خلال صافي الربح إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية .

**إدارة الأرباح :** التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفرض بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح " (Partha, 2003).

**المستحقات الاختيارية :** هي ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناتجة عن تدخل الإدارة في اختيار الطرق، والإجراءات، والسياسات المحاسبية التي من خلالها تستطيع أن تؤثر في البيانات المالية المعلنة وبالتالي تؤثر على الأرباح والربحية، أي أنها عبارة عن المصاريف غير الإلزامية التي لم تتحقق بعد، مثل: المكافآت للإدارة، والمخصصات الاستثنائية (القثامي، 2010) .

**المستحقات غير الاختيارية :** هي عبارة عن ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناتجة من الأحداث الاقتصادية التي تطرأ على الشركة، التي تُعد طبيعية بالنسبة للشركة، أي عبارة عن المصاريف الإلزامية التي لم تتحقق بعد، ويتم تسجيلها في الدفاتر مثل المصروفات المدفوعة مقدماً.

- **حجم الشركة :** حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول .

- **نسبة المديونية :** تقاس النسبة من خلال إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول .

#### الإطار النظري والدراسات السابقة

##### الربحية

يُعد الربح محصلة لنتائج السياسات، والقرارات التي تتخذها الإدارة، وتعتبر هذه الأرباح عن كفاءة الإدارة، وبالتالي فإن الربحية تقوم على قياس العلاقة بين الأرباح المتحققة، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح. وتعد

يساهم في زيادة حصة الإدارة من الحوافز والمكافآت مستقبلاً ويُعد التحليل باستخدام النسب المالية من الأساليب المهمة التي تستخدم في توفير دلائل ومؤشرات، تساعد في تقييم أداء الشركات في مجالات السيولة، والربحية، والكفاءة في إدارة موارد الشركة. وهناك مجموعة من النسب المالية التي تساعد المحللين الماليين في التنبؤ بحالات الفشل المالي، والتنبؤ بالأحداث المستقبلية للمنشأة، وتساعد في تقييم ربحية الشركات وسيولتها، وتشمل نسب النشاط ونسب السيولة ونسب الملاءة أو القدرة على السداد ونسب الربحية (الشيخ، 2008: مطر، 2006).

وتقيس نسب النشاط مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها، وكيفية إدارتها بالشكل الصحيح، وقدرتها على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، وقياس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من المنتجات والسلع. أما نسب السيولة فتقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، فإذا انخفضت معدلات هذه النسب يعني ذلك ضعف مقدرة المنشأة على سداد ديونها قصيرة الأجل، وقد تواجه عسراً مالياً، وإذا ارتفعت هذه النسب يعني أن الشركة في وضع آمن، ولديها المقدرة على السداد، وأحياناً زيادة السيولة يعني أن الشركة لم توظف أموالها بشكل ناجح ( الشيخ، 2008).

أما نسب الملاءة فهي تقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل، وتعمل على تقييم الهيكل التمويلي للشركة، ودراسة مدى اعتماد الإدارة على مصادر التمويل الخارجي، أو الداخلي في سداد الالتزامات طويلة الأجل، وكلما كان اعتماد الشركة على المصادر الداخلية يعطي ذلك مؤشراً جيداً للشركة، ويقال من المخاطر الناتجة من عملية الاقتراض الخارجي، وتكبد الفوائد والالتزامات (Robinson, et al., 2010).

وتُعد نسب الربحية من أهم نسب التحليل المالي لجميع الجهات المهتمة بالمعلومات الخاصة بالشركة، إذ توفر نسب الربحية مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على أداء الشركة، وقدرتها على توليد الدخل، وقياس حجم الاستثمار، وعوائد الأسهم. وتتمثل الربحية عادةً في قدرة الشركة على توليد الدخل،

الربحية هدفاً رئيساً لجميع الشركات كما تُعد ضرورية لاستمرارية الشركة، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا فإن الإدارة تقوم بجهد كبير في المؤسسة يتوجه بالدرجة الأولى (Anjum et al., 2012; Dekan, 2009; Aborv, 2005) نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها.

يُعد صافي الدخل من أكثر بنود القوائم المالية ذات الأهمية العالية، كون صافي الدخل يقيس قدرة الشركة على توليد الربح الذي من خلاله يساعد على قياس كفاءة الإدارة، كما يساعد في قياس حجم الأرباح المعلن عنها، علماً بأن توزيعات الأرباح تعتمد على حجم الربح المتوقع فكلما زاد الربح تزداد احتمالية توزيعات الأرباح (الخليلة، 2013)، وأيضاً كلما زادت أرباح الشركة زادت الثقة عند الدائنين بقدرة الشركة على سداد ديونها، ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول الشركة وحقوق الملكية، كما يساعد على استقطاب رأس المال من مستثمرين جدد (Emanuel & wong, 2003).

وتعد الإدارة من أكثر الجهات تأثيراً على ربحية الشركة، وذلك كون الأرباح تستخدم لقياس كفاءتها وفعاليتها، كما أن لها دوراً مهماً في تحديد حجم الحوافز المترتبة للإداريين من خلال مستوى الأرباح المتحققة، وهذا ما يُولد دافعاً للإدارة في ممارسة عملية إدارة أرباحها في الشركات التي تعاني من خسائر كبيرة، فتقوم من خلال الوسائل، والطرق المتاحة لها بتقليل تلك الخسائر إلى أقل حد ممكن، ثم العمل على تحسينها في المستقبل. أما في الشركات التي تكون أرباحها على مستوى عالٍ فإنها تعطي مرونة للإدارة في المناورة بالأرباح بين الفترات المالية المستقبلية، للحفاظ على مستوى ثابت، أو مرغوب به من قبلها، وبما يحقق أهدافها، لذلك من المتوقع أن تكون العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح علاقة إيجابية، وأيدت ذلك دراسة (Holthausen, et al., 1995) حيث أشارت إلى أن الإدارة قد تقوم بتخفيض الأرباح عند وصول الحوافز التي تحصل عليها الإدارة إلى أعلى حد ممكن، وذلك لأن أي زيادة للأرباح في تلك الحالة لن تحقق أي زيادة للحوافز، فبتأجيل الأرباح للفترات المستقبلية قد

على أرقام القوائم المالية، من خلال التلاعب في رقم صافي الربح إما بالزيادة، أو النقصان، وذلك لأسباب ذاتية خاصة بها، مستفيدة من بعض الثغرات في بيئة الأعمال المحيطة بها، وعدم الالتزام بمعايير المحاسبة، والقوانين، والتشريعات الخاصة بمنظمة الأعمال الخاصة بها (Reyad, 2013; Alkdai and Hanefah, 2012).

وتعرف إدارة الأرباح بأنها بعض الممارسات التي تقوم بها الإدارات العليا للتلاعب في أرقام الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة، أو تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين (فداوي، 2013: أبو عجيله وحمدان، 2013)، وهي أي سلوك تقوم به الإدارة، ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية، وقد يكون من أجل تهميد الدخل، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل (Waweru, and Riro, 2013; Stolowy, and Gaétan, 2004). وتشمل القيام بالاعتراف ببند غير متكررة على أن هذه البنود متكررة، أو تعجيل، أو تأجيل الاعتراف ببعض الإيرادات، أو المصروفات، أو استخدام أساليب مختلفة للتأثير في أرباح المدى القصير (Michael, et al., 2007).

وقيل إنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساس عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح" (Partha, 2003).

وتشمل طرق إدارة الأرباح، إدارة الأستحقاقات من خلال التلاعب بتقديرات الاهتلاك أو حساب العملاء الذي يجب أن يظهر بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، من خلال تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من أجل تضخيم الأرباح. أو العمل على تصنيف التكاليف إلى تكاليف فترية، وتكاليف إنتاج، ويمكن للمديرين تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية أثناء فترات نمو المخزون، وبالتالي يؤدي إلى تدني المصروفات، ويؤدي إلى زيادة الأرباح. وكذلك تشمل طرق إدارة الأرباح اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية معينة والتلاعب في التغييرات المحاسبية الاختيارية مثل تغيير سياسة تقدير تكلفة

ويعد تحليل الأرباح مهماً جداً للمساهمين كون الأرباح التي يحصلون عليها هي من قيمة الأرباح المتحققة، كما أن قيمة الأرباح المتحققة تُعد ذات أهمية بالنسبة للدائنين لأنها تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، وتُعد الربحية من المؤشرات المهمة لمعرفة الأداء المالي للشركة (Daniela and Brian, 2010).

تقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، وصافي التدفق النقدي التشغيلي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب مقارنة مع صافي الدخل الذي تحققه المنشأة خلال العام ارتفعت نوعية أرباح المنشأة والعكس بالعكس (مطر، 2006). وتتكون نسب الربحية الخاصة بهذه الدراسة من أربع نسب وهي: هامش الربح (Profit Margin) والعائد على الأصول (Return on Assets) والعائد على حقوق الملكية (Return on Equity) وربحية السهم (Earnings Per Share – EPS). ومن بين الأمور التي يمكن التلاعب بها، للتأثير هلى هذه النسب الاعتراف المبكر بالإيرادات ونقل إيرادات الفترة الجارية إلى فترات مالية لاحقة وكذلك يمكن أن تقوم الشركة بتحميل المصروفات المستقبلية على الفترة الحالية أو العكس، وبذلك يتم الخروج على أساس الاستحقاق الذي يتطلب الاعتراف بالإيرادات في الفترة التي تتحقق فيها وبالمصروفات في الفترة التي تصبح فيها عبئاً على المنشأة عدم الالتزام بمبدأ الكلفة التاريخية في تحديد القيمة التي تظهر بها الأصول الثابتة في الميزانية أو التلاعب في تقييم الأصول غير الملموسة مثل تقييم الشهرة، أو براءة الاختراع والتلاعب في الأرباح المحتجزة، وذلك بإضافة أرباح الفترة السابقة على صافي الربح للسنة الحالية بدلاً من إضافتها إلى الأرباح المحتجزة باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة (القطيش والصوفي، 2011).

#### إدارة الأرباح

تقوم إدارات بعض الشركات باستخدام أساليب تعمل للتأثير

$$+ a3( PPEit/ Ait-1)+E1$$

إذ تقدر المعاملات ( $a1$ ،  $a2$ ،  $a3$ ) من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS) وإن ( $E1$ ) تمثل البواقي.

2. **أنموذج جونز المعدل (The Modified Jones 5) (model, 199)** :

يقوم هذا الأنموذج على قياس الاستحقاقات الاختيارية، حيث أشارت دراسة (Jean et al., 2004) إلى أن هذا الأنموذج من أقوى النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح، وتفترض طريقة المستحقات الاختيارية بأن المديرين يعتمدون على حرية تصرفاتهم في تقدير جزء من المستحقات كوسيلة لإدارة الأرباح، حيث أن المستحقات الكلية تتكون من جزئين الأول: وهو مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة والثاني: مستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وبالتالي لا بد من الفصل بين المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية لمعرفة مقدار المستحقات الاختيارية المتمثلة في إدارة الأرباح، ومن هنا نقوم بالخطوات الآتية:

- قياس المستحقات الكلية التي يمكن قياسها بطريقة التدفق النقدي، والمتمثلة بالفرق بين صافي الدخل التشغيلي، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$TACC\ i,t = ONI\ i,t - OCF\ i,t$$

حيث تمثل  $TACC\ i,t$  = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t) .

$ONI\ i,t$  = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t) .

$OCF\ i,t$  = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية (i) خلال الفترة (t) .

- أنموذج الانحدار الذي من خلاله يتم احتساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار الآتية التي تتم لمجموعة شركات في كل سنة على حدة من خلال المعادلة الآتية :

$$TACC\ i,t / A\ i,t-1 = a1(1/Ai,t-1) + a2(\Delta REV\ i,t - \Delta REC\ i,t) / A\ i,t-1 + a3\ PPEi,t / Ai,t-1 + E\ i,t$$

حيث إن:

المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً، إلى الوارد أخيراً صادر أولاً، واستغلال المرونة في تطبيق المقاييس.

**نماذج قياس إدارة الأرباح:**

تتكون المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية، ولمعرفة الشركات التي تمارس إدارة الأرباح لا بد من تحديد قيمة المستحقات الاختيارية التي من خلالها يتم قياس إدارة الأرباح، والمستحقات الاختيارية هي عبارة عن النفقات غير الإلزامية التي لم تتحقق بعد، ويعتمد المديرين عليها من خلال حرية تصرفاتهم في التحكم في تقدير جزء من هذه المستحقات كوسيلة لإدارة الأرباح، ومن المعلوم إن المستحقات الاختيارية تحدد من قبل الإدارة، والمستحقات غير الاختيارية تحدد اقتصادياً كما أشارت إليها عدة دراسات ومنها دراسة (Dechow et al., 1995).

ويتم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال عدة نماذج كما أشارت إليها دراسة (Dechow et al., 1995) ومنها :

1. **أنموذج جونز (The Jones model, 1991):**

يقوم هذا الأنموذج على استخدام أنموذج الانحدار في قياس المستحقات الاختيارية، وهذا النموذج يفترض متغيرين يعبران عن مستوى المستحقات الكلية، المتغير الأول: الملكية الكلية للمصانع، والثاني: التغير في حساب رأس المال العامل مثل التغير في الإيرادات .

ويتكون شكل الأنموذج من خلال المعادلة الآتية :

$$NDAit = a1(1/ Ait-1) + a2 (\Delta REVit/Ait-1) + a3( PPEit/ Ait-1)$$

وتمثل :

$NDAit$  = المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$Ait-1$  = إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

$\Delta REV\ it$  = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t).

$PPE\ it$  = قيمة العقارات والآلات والممتلكات للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

وأكد على أنه للحصول على المعاملات ( $a1$ ،  $a2$ ،  $a3$ ) لا بد من الاعتماد على معادلة الميل للمدة المقدرة :

$$TA/Ait-1 = a1(1/ Ait-1) + a2 (\Delta REVit/Ait-1)$$

بموجبه شخص، أو عدة أشخاص بتكليف طرف آخر لأداء بعض الخدمات نيابة عنه، والتي تحمل في طياتها تقويضاً لسلطة اتخاذ القرارات لصالح الوكيل Jensen and Meckling, 1976).

وتوصل (أبو المكارم، 2002) إلى أن هذه النظرية ينتج عنها علاقات تعاقدية ضمنية، وأوصيحية، والإدارة هي محور تلك العلاقات. فكل طرف من الأطراف ذات المصلحة يسعى لتحقيق أهدافه الذاتية على حساب الأطراف الأخرى، وقد يحدث ذلك تعارضاً بين الأطراف. فالإدارة على سبيل المثال تقوم باتباع السياسات، والطرق المحاسبية المختلفة التي تؤدي إلى زيادة الربح، وبالتالي زيادة نصيبها من الحوافز، وفي سمعة شخصية لأعضائها، ورفع مكانتها أمام الملاك. وفي المقابل تتعكس التصرفات الإدارية وتوقع الأطراف الأخرى لها على التكاليف التي يتحملها كل طرف، ومن بينها التكاليف المترتبة على عقود المكافآت، وتكاليف تطبيق نظام الرقابة الداخلي، والتأمين على الممتلكات.

وكما أن أسعار الأسهم تتأثر بكمية الأرباح المتحققة لشركة، علماً بأن المستثمرين يفضلون أن تكون أرباح استثماراتهم تسير بشكل ثابت وأقل خطورة، ويتطلعون دوماً إلى الشركات الأكثر ربحية، وأقل مخاطرة في الاستثمار، ويتولد حافز لدى الإدارة في السعي للمحافظة على مستثمريها من خلال اتباع الوسائل والأساليب للتلاعب في رقم الأرباح، وإظهار مؤشرات أرباح الشركة بأنها تسير بخطة ثابتة، وإخفاء أي تقلبات تطرأ على أرباحها، حيث أن هذا يعكس للمستثمرين بأن الشركة في أفضل حالاتها، وإمكانية الاستمرار في الاستثمار لدى الشركة (الخراشفة، 2014).

وكما أشارت دراسة (السهلي، 2006) إلى أن الربح المحاسبي يعتمد بشكل كبير على التقديرات، والفروض المحاسبية التي تحدها الإدارة، لذا فإن تقديرات الإدارة تعتمد على استراتيجية الإدارة تجاه الأرباح المعلن عنها، أو حسب توقعها للأرباح المستقبلية، وفي ظل غياب الضوابط الرقابية تقوم الإدارة بتحقيق التوازن بين المصالح، من خلال عرض مستويات من الأرباح ليتمشى مع تقديرات الأطراف الخارجية ذات العلاقة.

وتوصلت دراسة (Perry & Williams, 1994) إلى أنه

$TACC_{i,t}$  = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).  
 $A_{i,t-1}$  = إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).  
 $\Delta REV_{i,t}$  = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta REC_{i,t}$  = التغير في حسابات الذمم المدينة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$PPE_{i,t}$  = قيمة العقارات والآلات والممتلكات للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$E_{i,t}$  = الخطأ العشوائي .

- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية لكل شركة على حدى، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النماذج السنوية المقدرة أعلاه (a1 و a2 و a3) ومن خلال المعادلة الآتية :

$$NDACC_{i,t} = a1(1/ A_{i,t-1}) + a2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + a3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

- يتم احتساب المستحقات الاختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية لكل شركة على حدة .

$$DACCI_{i,t} = TACCI_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

- يتم احتساب متوسط للمستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة، ولغرض تصنيفها إلى شركة ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة، وتكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا زادت، أو تساوت قيمة المستحقات الاختيارية في السنة عن متوسط المستحقات الاختيارية، وإذا انخفضت عن متوسط المستحقات الاختيارية فتكون الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح (Dechow, 1995; Jones, 1991).

#### العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح:

أدى تطور الشركات من مؤسسات فردية إلى شركات مساهمة عامة إلى انفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات اقتصادية تهتم بدراسة العلاقات القائمة في الشركات بين الأطراف ذات المصالح المتضاربة. وقد قدمت نظرية الوكالة تفسيراً متكاملًا عن ممارسات الإدارة في اتباعها للطرق، والسياسات المحاسبية للتأثير على الأرقام المحاسبية، وخصوصاً الأرباح، حيث تشير الوكالة إلى وجود عقد يقوم

حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً لبيع حصصهم في المستقبل، وأنهم يقومون بتقديم تقارير أرباح تتماشى مع متطلبات المحللين، كما توصلت إلى أن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، وذلك من خلال رفع أسعار الأسهم، وزيادة قيمة حصصهم من الأسهم لكي تباع في المستقبل .

وقام (Mosebach, and Simko, 2005) بدراسة فيما إذا كانت المستحقات الاختيارية تساعد في تفسير مقدرة الشركة على المحافظة على الربحية بعد التعرض لسلسلة من الخسائر ربع السنوية. وقد تبين أن الشركات التي تحقق ربحية يكون لديها نمطاً مطرداً من استخدام ممارسات المستحقات الاختيارية التي تؤدي إلى تخفيض الربحية في الفترات المرحلية السابقة التي حققت فيها خسائر، وانها تستخدم نمطاً من المستحقات الاختيارية التي تؤدي إلى زيادة الدخل في الفترات المرحلية السابقة التي حققت فيها ربحية. وبينت النتائج أيضاً أن استخدام المستحقات الاختيارية في الفترات السابقة له علاقة عكسية مع الربحية المستقبلية وذلك فقط للشركات القادرة على المحافظة على الربحية.

وفي دراسة ذات صلة قام (Naveen et al ., 2008) بدراسة اختبار ما إذا كانت الشركات تتلاعب بالإيرادات للتأثير على سعر السهم في الشركات الأمريكية، وتختبر الدراسة الفرضية التي تقول إن الشركات تتلاعب بالأرباح صعوداً عندما تتوقع أن الإيرادات سوف تكون أقل من ربح السهم المتوقع، وكانت المتغيرات الضابطة هي حوافز الإدارة، وحجم الشركة، ونسبة الاقتراض بالدين، واستخدم الباحث أنموذج جونز المعدل لاحتساب المستحقات الاختيارية، وكانت عينة الدراسة مكونة من 1500 شركة أمريكية خلال الفترة بين (1992-2005). وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تتلاعب بالأرباح للوصول إلى ربحية السهم، علماً بأن ربح السهم مرتبط بشكل مباشر مع شروط الدين، كما بينت الدراسة أن التلاعب بالأرباح يُعد مكلفاً حيث يؤدي بالشركة إلى دفع ضرائب أعلى، إلا أن أرباح السهم تبقى مهمة، وفي المقام الأول لدى الشركات .

ومن أجل التحقق من مدى ممارسة الشركات الأردنية لأنواع المختلفة من إدارة الأرباح قام (Alkhabash and Al-Thuneibat, 2009) بدراسة مدى ممارسة إدارة الأرباح

يوجد علاقة بين زيادة نسبة المديونية، واستخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية لزيادة الربح، حيث أن زيادة النسبة يولد دافعاً لدى الإدارة لتجميل رقم صافي الربح، وذلك لتجنب حدوث الإفلاس نظراً لأن المقرضين يقومون بإعادة تقييم مخاطر الإتمان قبل إبرام عقد الدين، كما أن تقلب أرباح الشركة من فترة إلى فترة يُعد دلالة على زيادة مخاطر الدين، مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة على القرض، وعدم قدرتها على السداد والتزامها بشروط عقد الدين .

ويرى الباحثان بأن العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح علاقة إيجابية، إذ تعد الربحية ركيزة أساسية للإدارة في تحقيق أهدافها وغايتها الذاتية، فأحياناً تعلن الإدارة عن أرباح قليلة للتهرب من الأعباء، والتكاليف المفروضة عليها، منها: السياسية، والإجتماعية، أو من الضرائب، أو ربما تقوم الإدارة بممارسة إدارة الأرباح للإعلان عن ربحية عالية، وبيان أن الأرباح تسير بخطي ثابتة بدلاً من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من التقلبات. وقد يساعد ذلك في زيادة قدرة الشركة على المنافسة، ويساهم في جذب مستثمرين جدد وكسب ثقة الدائنين أيضاً من خلال الأرباح العالية للاستفادة من الحصول على القروض، ويشير ارتفاع الأرباح إلى أن الإدارة على درجة عالية من الكفاءة، والفعالية في استغلالها الأمثل لمواردها المتاحة في توليد الأرباح.

#### الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة تبين للباحثين أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح سواءً عالمياً أو محلياً قليلة جداً، ولذلك تم التركيز في هذه الدراسة على تلك الدراسات ذات الصلة الوثيقة بهدف هذه الدراسة. ومن بين تلك الدراسات ما قام به (Qiang and Terry, 2005) من محاولة للكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم، حيث أجريت الدراسة على الشركات الأمريكية خلال الفترة بين (1993-2000)، حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم لممارسة إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين الذين يحصلون على

قاما بدراسة هدفت إلى التحقق من تأثير جودة التدقيق، مقاسة بمتوسط عملاء شركة التدقيق، على عمليات إدارة الأرباح، مقاسة بالمستحقات غير العادية. استخدام الباحثان الإتحاد الخطي البسيط والمتعدد وتحليل التباين لتحليل بيانات الدراسة والاجابة على فرضياتها. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن جودة التدقيق لها تأثير سلبي ضعيف على المستحقات غير العادية، مما يعني وجود تأثير سلبي ضعيف لجودة التدقيق على عمليات التلاعب بالأرباح من قبل الإدارات. كذلك بينت نتائج الدراسة أن المتغير الوسيط "أهمية العميل" له تأثير هام على العلاقة بين جودة التدقيق و المستحقات غير العادية، أما المتغير الوسيط "إسم المدقق" فلم يبين له تأثير على تحسين تلك العلاقة. وبناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات أوصى الباحثان بضرورة تحسين أداء شركات التدقيق من أجل تحسين جودة خدمة التدقيق والمساهمة في كشف ومنع عمليات التلاعب بالأرباح، وضرورة متابعة أداء هذه الشركات من قبل جهات الرقابة.

وقام (Anjum et al., 2012) بدراسة هدفت إلى التعرف على تأثير إدارة الأرباح على ربحية الشركات غير المالية في الباكستان، وقد أجريت هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة كراتشي، وكانت عينة الدراسة مكونة من (98) شركة تضم مختلف القطاعات، وأخذ بيانات مالية بين فترة (2002-2006) من التقارير السنوية لتلك الشركات، وقام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل لحساب المستحقات التقديرية لقياس إدارة الأرباح في الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على ربحية الشركات، كما أن هذه الدراسة ستكون ذات أهمية كبيرة للمديرين، والمستثمرين، والمحللين لأغراض صنع القرار، والتحليل، من خلال تسهيل في فهم كيف يتم التلاعب في أرباح الشركة.

وقام (الكندي، 2012) بالتحقق من مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات. وقد قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (125) فرداً، وتم استخدام المنهج الوصفي، والأساليب الإحصائية لتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية

من وجهة نظر المدققين الخارجيين والداخليين. وقد طور الباحثان استبانة وزعت على عينة من المدققين الداخليين والخارجيين وتم استخدام اختبار (ت) T-tests وتحليل التباين الأحادي ANOVA لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها. وقد بينت نتائج الدراسة أن المدققين الخارجيين يعتقدون أن إدارات الشركات تمارس، وبشكل كبير، إدارة الأرباح غير الشرعية التي تؤدي إما إلى زيادة الدخل أو تخفيضه. بينما يرى المدققون الداخليون أن إدارات الشركات تمارس فقط إدارة الأرباح الشرعية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل. وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الشركات كبيرة وصغيرة الحجم فيما يتعلق بممارسة إدارة الأرباح.

وقام (الفتامي، 2010) بدراسة تطبيقية عن إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، هدفت إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار تأثير بعض العوامل التي تؤثر على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وكانت عينة الدراسة مكونة من (78) شركة مساهمة أسهمها متداولة في سوق المال السعودي، وتمثل قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة، وقام الباحث باستخدام نموذج (Modified Jones Model) (1995) لقياس إدارة الأرباح متمثلة بالمستحقات الاختيارية، ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار.

وتوصلت الدراسة إلى تأكيد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، وذلك من خلال كونها تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، كما أن شركات المساهمة الصناعية، والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات الزراعية تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة، ونوع القطاع على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير لعاملَي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

أما (Al-Mousawi and Al-Thuneibat, 2011) فقد

التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في إدارة الأرباح. وقد استخدم الباحثان اختبار ذي الحدين (Binomial Test) واختبار (Binary Logit) لاختبار فرضيات الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية لمساهمة العلة الأردنية المدرجة بورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة 2001-2006. وتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل خصائص جودة التدقيق التي تم استخدامها في الدراسة في إدارة الأرباح، باستثناء متغير ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمية. وبناء على النتائج السابقة أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات والتي من أهمها: العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بأثر وتعكست ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية.

وكذلك قام (Azzoz1 and Khamees, 2016) بدراسة أثر خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح في الشركات الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من 73 شركة مدرجة في بورصة عمان من عام 2007 إلى عام 2012. حيث اختبرت الدراسة خصائص حوكمة الشركات الرئيسة التي تؤثر على جودة الأرباح وتؤثر أيضا على إدارة الأرباح للشركات الأردنية. تم استخدام عدد أعضاء مجلس الإدارة، الازواجية للرئيس التنفيذي، مكونات مجلس الإدارة، عدد أعضاء لجنة التدقيق، مكونات لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لقياس خصائص حوكمة الشركات. وتم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، والتي تم حسابها من خلال نموذج جونز المعدل، لتقدير جودة الأرباح. وبينت النتائج أن عدد أعضاء لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لديهما علاقة مع كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح.

#### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحثين أن بعض الدراسات تولت العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة التدقيق وأخرى ركزت على العلاقة بين إدارة الأرباح، وحوكمة الشركات باستثناء دراسة (الكندري، 2012) التي أجريت في الكويت ودرست أخرى أجنبية (Anjum et al., 2012; Omid, 2012; Mosebach, and Simko, 2005)، حيث ركز كل منهما على أثر إدارة الأرباح في الربحية، ولكن في بيئات أخرى غير البيئة الأردنية، وبذلك تأتي هذه الدراسة متميزة عن غيرها من حيث، أنها حسب علم الباحثين، أول دراسة تتناول موضوع الربحية وإدارة الأرباح في الأردن وبالتطبيق على الشركات الصناعية الأردنية، وما يميز هذه الدراسة كذلك هو الأخذ بعين الاعتبار أربعة مقاييس للربحية تمثلت في نسبة هامش الربح، ومعدل العائد على

لأساليب إدارة الأرباح (سوء استخدام الأهمية النسبية، واستخدام التقديرات في المحاسبة، وممارسات الاعتراف بالإيراد، ومحاسبة الاستحواذ) على ربحية تلك الشركات. وكذلك بينت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظرات الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون، ومدققو الحسابات الخارجيون، ومدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لإدارة الأرباح.

وقام (Omid, 2012) بدراسة لاختبار نوع إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق طهران المالي، للتحقق مما إذا كانت مستحقات انتهازية نفعية أم أنها كفاءة، بالإضافة إلى دراسة أثر ثلاثة عوامل شملت عقود الدين والتنبؤ بنمو الربحية المستقبلي ونمو المبيعات على نوع إدارة الأرباح. وباستخدام الانحدار المتعدد تبين أن إدارة الأرباح المتبعة هي الإدارة الكفاءة وأنه يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بينها وبين كل من عقود الدين والمبيعات المستقبلية، بينما توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والتنبؤ بنمو الربحية المستقبلي.

وفي دراسة ذات صلة، قام (الوزي، 2013) بتحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العلة المدرجة في بورصة عمان وتأثير ذلك على سعر السهم في السوق المالي، وكانت عينة الدراسة مكونة من (77) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، ولأخذ البيانات المالية خلال الفترة بين (2008-2011)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل فرضيات الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته 53.5% من الشركات الصناعية موضوع عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح، وله توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة، وسعر السهم، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد مستوى حجم الشركة ارتبط ذلك بزيادة مستوى أسعار الأسهم. وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق، وأسعار الأسهم، وهذا يشير إلى أنه كلما قل مستوى حجم مكتب التدقيق ارتبط ذلك بزيادة مستوى أسعار الأسهم. وبينت النتائج أنه كلما زاد مستوى إدارة الأرباح ارتفعت بالمقابل أسعار الأسهم لدى الشركات الصناعية بالأردن.

وقام (أبو عجيله وحمدان، 2013) بدراسة هدفت إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العلة الأردنية المدرجة بورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى تأثير خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وتعلب

الاختيارية من خلال معادلة الانحدار الآتية التي تتم لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدة من خلال المعادلة الآتية:

$$\begin{aligned} TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = & a1(1/A_{i,t-1}) + \\ & a2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + a3 \\ & PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t} \end{aligned}$$

حيث تمثل :

$TACC_{i,t}$  = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$A_{i,t-1}$  = إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$  = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta REC_{i,t}$  = التغير في حسابات الذمم المدينة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$PPE_{i,t}$  = قيمة العقارات والآلات والممتلكات للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$E_{i,t}$  = الخطأ العشوائي .

3. تحديد المستحقات غيرالاختيارية العادية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة أعلاه  $a1$  و  $a2$  و  $a3$  من خلال المعادلة الآتية:

$$\begin{aligned} NDACC_{i,t} = & \hat{a}1(1/ A_{i,t-1}) + \hat{a}2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \hat{a}3 \\ & PPE_{i,t} / A_{i,t-1} \end{aligned}$$

4. تم احتساب المستحقات الاختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية لكل شركة على حدة.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

تم ربط الربحية في إدارة الأرباح من خلال نماذج الدراسة العامة كما يأتي :

$$1. DA_{it} = \beta_0 + \beta_1 PM_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 ROE_{it} + \beta_4 EPS_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$2. DA_{it} = \beta_0 + \beta_1 PM_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 ROE_{it} + \beta_4 EPS_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم ومتغيرت ضابطة جديدة، وهي نسبة المديونية، وحجم الشركة.

### الطريقة والإجراءات

#### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العملة الأردنية وعددها (70) شركة حتى نهاية شهر كانون الأول لعام 2013. تكونت عينة الدراسة من 40 شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، التي لها تداول مستمر خلال فترة الدراسة حيث تم استثناء الشركات التي ليس لها تداول مستمر خلال الفترة بين (2009-2013) بحسب ماورد في النشرة الإحصائية الشهرية لسوق عمان المالي.

#### المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبر الفرضيات، قام الباحثان باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

#### أولاً: قياس المتغيرات المستقلة من خلال المعدلات الآتية:

1. هامش الربح (Profit Margin): وتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:  
صافي الربح/ صافي المبيعات.

2. العائد على الأصول (Return on Assets): وتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

#### صافي الربح + الفوائد (1- معدل الضريبة)/ متوسط إجمالي الأصول

3. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): وتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

صافي الربح - حصص أرباح الأسهم الممتازة/ متوسط إجمالي حقوق الملكية

4. ربحية السهم (Earnings Per Share – EPS): وتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

صافي الربح - حصص حملة الأسهم الممتازة/ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

#### ثانياً: قياس المتغير التابع من خلال المعدلات الآتية:

1. قياس المستحقات الكلية التي يمكن قياسها بطريقة التدفق النقدي، والمنتملة بالفرق بين صافي الدخل التشغيلي، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث تمثل  $TACC_{i,t}$  = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$ONI_{i,t}$  = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t).

$OCF_{i,t}$  = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية (i) خلال الفترة (t).

2. لنموذج الانحدار الذي من خلاله سيتم احتساب المستحقات غير

حيث:

$DA_{it}$ : المتغير التابع للدراسة الذي يمثل المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$PM_{it}$ : المتغير المستقل الأول الذي يمثل نسبة هامش الربح للشركة (i) في السنة (t).

$ROA_{it}$ : المتغير المستقل الثاني المتمثل في معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t).

$ROE_{it}$ : المتغير المستقل الثالث الذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية للشركة (i) في السنة (t).

$EPS_{it}$ : المتغير المستقل الرابع الذي يمثل ربحية السهم للشركة (i) في السنة (t).

$LEV_{it}$ : المتغير الضابط الذي يمثل نسبة المديونية للشركة (i) في السنة (t).

$SIZE_{it}$ : المتغير الضابط الذي يمثل حجم الشركة (i) في السنة (t) مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول.

$\beta_0$ : المقدار الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ : معاملات الانحدار.

$\epsilon_{it}$ : مقدار الخطأ العشوائي.

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### الدراسة التحليلية لبيانات الشركات عينة الدراسة:

تم استخدام نموذج جونز المعدل، لقياس إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة البالغة (5) سنوات، لاحتساب المستحقات الاختيارية كمؤشر على قيام الشركات عينة الدراسة بممارسة إدارة الأرباح، حيث تم احتساب المستحقات الكلية (TACC) للشركات عينة الدراسة، ثم تقدير معالم الأنموذج  $a_1, a_2, a_3$  لغايات احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC) ومن ثم احتساب المستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة، لكل سنة من سنوات الدراسة للشركات عينة الدراسة. ويبين الجدول رقم (1) أن المتوسط العام للمستحقات الاختيارية لجميع السنوات تراوح بين (0.47 ، -2.04) وأن غالبيتها ذات إشارات سالبة، مما يعني أن الشركات كانت في الغالب تستخدم إدارة الأرباح بشكل يؤدي إلى تخفيض الربحية.

### جدول (1)

#### متوسط المستحقات الاختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة للشركات عينة الدراسة

DACC	NDACC	TACC	T
-0.18	0.16	-0.02	2009
-0.36	0.35	-0.01	2010
0.47	-0.49	-0.02	2011
-0.08	0.05	-0.03	2012
-2.04	2.02	-0.01	2013
<b>-0.436</b>	<b>0.418</b>	<b>-0.018</b>	<b>المتوسط الحسابي</b>

بما نسبته (35.00%) من إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة البالغ عددها (40) شركة.

ولجدول الآتي رقم (2) يبين متوسطات نسب الربحية للشركات عينة الدراسة لكل سنة من فترة الدراسة (2009-2013):

وقد تبين أن عدد الشركات التي كان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية الخاصة بها دون المتوسط العام (26) شركة، بما نسبته (65.00%) من إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة البالغ عددها (40) شركة، أي أن لديها ممارسة منخفضة لإدارة الأرباح، أما عدد الشركات التي كان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية الخاصة بها أعلى من المتوسط العام، فبلغ (14) شركة،

## جدول (2)

نسب الربحية للشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2009-2013)

السنة	PM	ROA	ROE	EPS
2009	0.041	0.038	0.035	0.077
2010	0.019	0.035	0.027	0.100
2011	0.011	0.039	0.033	0.132
2012	0.056	0.046	0.032	0.115
2013	0.069	0.052	0.040	0.116
المتوسط الحسابي	0.039	0.042	0.033	0.108

إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وتم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة من خلال استخدام اختبار التداخل الخطي Multicollinearity-Test وذلك باحتساب معامل التباين المسموح Toleranc ومعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للمتغيرات المستقلة، مع الأخذ بالاعتبار أن تزيد قيمة التباين المسموح به عن (0.05) وعدم تحطي معامل تضخم التباين القيمة (10)، كما تم احتساب معامل الالتواء Skewness لمتغيرات الدراسة للتأكد من اتباع بيانات التوزيع الطبيعي مع مراعاة أن البيانات تتبع هذا التوزيع إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1).

يتضح من الجدول رقم (2) بأن نسبة هامش الربح (PM) كانت في أعلى مستوياتها في العام (2013)، وكانت في أقل مستوياتها في العام (2011)، وأن نسبة العائد على الأصول (ROA) كانت في أعلى مستوياتها في العام (2013)، وكانت في أقل مستوياتها في العام (2010)، وأن نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) كانت في أفضل مستوياتها في العام (2013)، وكانت في أقل مستوياتها في العام (2010)، وأن نسبة ربحية السهم (EPS) كانت في أعلى مستوياتها في العام (2011) وكانت في أقل مستوياتها في العام (2009).

اختبار فرضيات الدراسة:

بدايةً تم إجراء اختبار الالتواء Skewness لمعرفة فيما

## جدول (3)

نتائج اختبار التداخل الخطي (Multi Collinearity Test) التباين المسموح (Tolerance)، معامل تضخم التباين (VIF)، معامل الالتواء (Skewness)

المتغيرات المستقلة	Tolerance	VIF	Skewness
هامش الربح	0.37	4.09	0.94
العائد على الأصول	0.53	2.44	0.52
العائد على حقوق الملكية	0.54	2.61	0.53
ربحية السهم	0.38	3.49	0.17
المتغير التابع	Tolerance	VIF	Skewness
ادارة الأرباح	-	-	0.303

الشركات الصناعية الأردنية.  
الفرضة الثانية:

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط للتعرف إلى مدى تأثير العائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويبين الجدول (5) نتائج ذلك.

#### جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير العائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية

معامل الارتباط	معامل التحديد	B	F	الدلالة
0.752	0.656	0.752	277.10	0.000

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل التحديد بلغ (0.656) وذلك يشير إلى أن العائد على الأصول يفسر ما نسبته (0.656) من التغير في إدارة الأرباح ويلاحظ أن قيمة (F) بلغت (277.10) بمستوى دلالة (0.000) هو أقل من (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية، واستنتاج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وبين الجدول أن معامل الارتباط بين العائد على الأصول وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بلغ (0.752) وهو ذو إشارة موجبة، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد معدل العائد على الأصول ارتفع بالمقابل مستوى إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية .

الفرضية الثالثة:

**H03:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية في بورصة عمان .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط

يتبين من الجدول رقم (3)، أن قيم اختبار التباين المسموح تراوحت بين (-0.37 - 0.54)، وهي أكبر من (0.05)، فضلا عن أن قيم اختبار معامل تضخم التباين كانت أقل من (10) إذ تراوحت بين (-2.44 - 4.09)، مما يدل على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، كما كانت قيم معامل الالتواء أقل من (1) الأمر الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبيانات.

الفرضية الأولى:

**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط للتعرف إلى مدى تأثير هامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويبين الجدول (4) نتائج ذلك.

#### جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير هامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

معامل الارتباط	معامل التحديد	B	F	الدلالة
0.769	0.591	0.769	289.377	0.000

يتضح من الجدول رقم (4) بأن معامل التحديد بلغ (0.591) وذلك يشير إلى أن هامش الربح يفسر ما نسبته (0.591) من التغير في إدارة الأرباح وأن قيمة (F) بلغت (289.377) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية واستنتاج أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الربح في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. ويلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط بين هامش الربح وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بلغ (0.769) وهو ذو اتجاه إيجابي، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت نسبة هامش الربح ارتفع بالمقابل مستوى إدارة الأرباح في

## جدول (7)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير ربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية

معامل الارتباط	معامل التحديد	B	F	الدلالة
0.735	0.54	0.735	272.15	0.022

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل التحديد بلغ (0.54) وذلك يعني أن ربحية السهم تفسر مانسبته (0.54) من التغير في إدارة الأرباح، وأن قيمة (F) بلغت (272.15) بمستوى دلالة (0.022) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية، واستنتاج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وبين الجدول أن معامل الارتباط بين ربحية السهم وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بلغ (0.735)، وهو ذو اتجاه إيجابي، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت ربحية السهم ارتفع بالمقابل مستوى إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.

ويلاحظ مما ذكر أعلاه في اختبار الفرضيات أن العلاقة بين جميع نسب الربحية، وإدارة الأرباح كانت إيجابية، وذات دلالة إحصائية، ومن التفسيرات الممكنة لهذه العلاقات أن إدارة الأرباح يمكن أن تتمثل في استخدام طرق لزيادة الأرباح، وأخرى لتخفيضها حسب ما تسعى الإدارة إلى تحقيقه، وهي تشمل أيضاً تمهيد الدخل. ومما يلاحظ على نسب المستحقات الاختيارية فإن معظمها ذو إشارة سالبة، وهذا يشير إلى أن الإدارة كانت في معظم الأحيان تلجأ إلى إدارة الأرباح بشكل يؤدي إلى تخفيضها، وذلك يمكن أن يكون من أجل التهرب الضريبي أو من أجل ممارسة تمهيد الدخل، ولذلك نلاحظ أنه كلما زادت ربحية الشركات كانت الإدارات تلجأ إلى: تمهيد الدخل أو تخفيضه

وقد تم اختبار مدى تأثير حجم الشركة على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث يبين الجدول (8) نتائج ذلك.

للتعرف إلى مدى تأثير العائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات لصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويبين الجدول (6) نتائج ذلك.

## جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير العائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية

معامل الارتباط	معامل التحديد	B	F	الدلالة
0.812	0.659	0.812	295.12	0.001

يتضح من الجدول رقم (6) بأن معامل التحديد بلغ (0.659) وذلك يعني أن العائد على حقوق الملكية يفسر مانسبته (0.659) من التغير في إدارة الأرباح، وأن قيمة (F) بلغت (295.12) بمستوى دلالة (0.001) وهو أقل من (0.05)، مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية واستنتاج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. ويلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بلغ (0.812)، بمراجعة معامل الارتباط تبين أنه معامل ذو اتجاه إيجابي، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية ارتفع بالمقابل مستوى إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.

## الفرضية الرابعة:

**H04:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط للتعرف إلى مدى تأثير ربحية السهم في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويبين الجدول (7) نتائج ذلك.

## جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر حجم الشركة على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	$\beta$	F	الدلالة
نسب الربحية بدون الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة	0.769	0.591	0.591	95.497	0.000
هامش الربح	0.769	0.591	0.769	289.377	0.000
العائد على الأصول	0.752	0.656	0.752	277.10	0.000
العائد على حقوق الملكية	0.812	0.659	0.812	295.12	0.001
ربحية السهم	0.735	0.54	0.735	272.15	0.022
بعد الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة	0.769	0.592	0.000	0.118	0.732
هامش الربح	0.771	0.594	0.771	14.469	0.620
العائد على الأصول	0.754	0.569	0.754	13.859	0.122
العائد على حقوق الملكية	0.814	0.663	0.814	14.567	0.719
ربحية السهم	0.751	0.564	0.751	13.607	0.707

الحجم بعين الاعتبار أم لم يؤخذ، مما يؤكد عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح. ويلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الشركة على العلاقة بين مختلف مقاييس الربحية، وإدارة الأرباح، حيث يلاحظ أن قيم الدلالة الإحصائية الخاصة بهامش الربح، ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم بعد أخذ الحجم بعين الاعتبار كلها أكبر من 0.05. وكذلك تم اختبار مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. ويبين الجدول (9) نتائج ذلك.

يتضح من الجدول رقم (8) بأن معامل الارتباط بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بلغ (0.769)، وأن قيمة (F) بلغت (95.497)، كما أن معامل الارتباط بين الربحية، وإدارة الأرباح بعد أخذ حجم الشركة بعين الاعتبار بلغ (0.769)، وأن قيمة (F) بلغت (0.118) وهي غير دالة عند مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك تبين من الجدول أن معامل التحديد بعد الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة بقي كما هو (0.591) مما يعني أن الربحية تفسر مثل نسبته (0.591) من التغير في إدارة الأرباح سواء تم أخذ

## جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر نسبة المديونية على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح

<sup>1</sup> باحث، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء.

<sup>2</sup> أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.

aaaldu@ju.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2016/1/26 وتاريخ قبوله 2016/7/3.

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	$\beta$	F	الدلالة
نسب الربحية بدون الأخذ بعين الاعتبار نسبة المديونية	0.769	0.591	0.591	95.497	0.000
هامش الربح	0.769	0.591	0.769	289.377	0.000
العائد على الأصول	0.752	0.656	0.752	277.10	0.000
العائد على حقوق الملكية	0.812	0.659	0.812	295.12	0.001
ربحية السهم	0.735	0.54	0.735	272.15	0.022
بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة المديونية	0.769	0.591	0.000	0.074	0.786
هامش الربح	0.647	0.419	0.647	0.154	0.829
العائد على الأصول	0.777	0.604	0.777	0.396	0.589
العائد على حقوق الملكية	0.813	0.661	0.813	26.34	0.177
ربحية السهم	0.752	0.566	0.752	0.746	0.741

### النتائج والتوصيات

#### النتائج:

بناءً على ما تم من تحليل بيانات الدراسة، سواءً من خلال التحليل الإحصائي الوصفي أو من خلال اختبار الفرضيات، فإنه يمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

- بينت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية في إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الربح في إدارة الأرباح، وتبين أن هامش الربح يفسر ما نسبته (0.591) من التغير في إدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول في إدارة الأرباح، وتبين أن العائد على الأصول يفسر ما نسبته (0.656) من التغير في إدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية في إدارة الأرباح، وتبين أن العائد على حقوق الملكية يفسر ما نسبته (0.659) من التغير في إدارة الأرباح.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم في إدارة الأرباح، وتبين أن ربحية السهم يفسر ما نسبته (0.54) من التغير في إدارة الأرباح.

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل الارتباط بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بلغ (0.769) وأن قيمة (F) بلغت (95.497) بمستوى دلالة (0.00) وهو أقل من (0.05) وذلك قبل أخذ أثر المديونية بعين الاعتبار، كما أن معامل الارتباط بين الربحية وإدارة الأرباح بعد أخذ نسبة المديونية بعين الاعتبار بلغت (0.769) وأن قيمة (F) بلغت (0.074) وهي ليست دالة عند مستوى (0.05) فأقل، وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة المديونية على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وكذلك تبين من الجدول أن معامل التحديد بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة المديونية بقي كما هو (0.591) مما يعني أن الربحية تفسر ما نسبته (0.591) من التغير في إدارة الأرباح سواء تم الأخذ بعين الاعتبار نسبة المديونية أم لم تؤخذ، مما يؤكد عدم وجود أثر لنسبة المديونية على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح. ويلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على العلاقة بين مختلف مقاييس الربحية وإدارة الأرباح، حيث يلاحظ أن قيم الدلالة الإحصائية الخاصة بهامش الربح، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم بعد أخذ نسبة المديونية بعين الاعتبار كلها أكبر من 0.05.

معظم الأحيان تلجأ إلى إدارة الأرباح بشكل يؤدي إلى تخفيضها، وذلك يمكن أن يكون من أجل التهرب الضريبي أو من أجل ممارسة تمهيد الدخل وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Mosebach, and Simko, 2005) التي بينت أن الشركات التي تحقق ربحية يكون لديها نمطاً مطرداً من استخدام ممارسات المستحقات الاختيارية التي تؤدي إلى تخفيض الربحية. وتتفق هذه النتيجة كذلك مع ما توصلت إليه دراسة (القتامي، 2010) في الكويت، حيث بينت الدراسة أن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب. أما الحالات التي كانت فيها إشارة المستحقات الاختيارية موجبة، فهي تشير أيضاً وجود علاقة موجبة بين الربحية وإدارة الأرباح، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الكندي، 2010) في الكويت، حيث بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وإدارة الأرباح. ولكن المبررات التي قد تقود إلى هذه الحالات تختلف عنه في حالة كون إشارة المستحقات سالبة. فقد يكون المبرر من أجل تضخيم الأرباح لتحقيق مكاسب ذاتية مباشرة للإدارة من خلال زيادة المكافآت، أو من أجل التأثير على عدالة الأرباح وبالتالي على قرارات المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية.

#### التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يأتي:

1- ضرورة التأكيد على جميع الشركات، بالالتزام بالشفافية، والإفصاح عن المخاطر المتوقعة، مما يسمح بتقييم درجة مصداقية البيانات المالية، وأن يشمل ذلك ضرورة الإفصاح عن التغيرات في المبادي المحاسبية والتقديرات المحاسبية.

2- ضرورة التحذير من الآثار السلبية لممارسة إدارة الأرباح على الأداء العام للشركة، وخاصة تلك التي يوجد لديها ممارسة لإدارة الأرباح.

3- العمل على وجود إلزام قانوني رادع بحق الشركات التي لديها ممارسات غير قانونية لإدارة الأرباح، لأن تلك الممارسات من شأنها خداع مستخدمي القوائم المالية.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على العلاقة بين الربحية، وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. بلغت نسب الربحية أعلى مستوياتها (هامش الربح، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ربحية السهم) في عام (2013) بمتوسط مقداره على التوالي (0.069)، (0.052)، (0.040)، (0.132) وفي هذا العام كانت نسبة المستحقات الاختيارية سالبة.

8. تبين أن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي قد قامت بممارسة لإدارة الأرباح بدرجة أعلى من المتوسط خلال مختلف سنوات الدراسة من (2009-2013) بما نسبة (35%) أي بحوالي (14) شركة من عينة الدراسة، والبالغ عددها (40) شركة، وبلغ عدد الشركات التي مارست إدارة الأرباح بدرجة منخفضة خلال تلك الفترة (26) شركة بما نسبة (65%)، وأن معظم حالات ممارسة الأرباح كانت تتجه إلى تخفيض الربح. وهذه النتيجة تتفق نوعاً ما مع ما توصل إليه (أبو عجيلة وحمدان، 2013)، حيث بينت دراستهم أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة 2001-2006. وكذلك فإن هذه النتيجة تتفق مع ما بينته دراسة (Alkhabash and Al-Thuneibat, 2009)، التي أشارت إلى أن المدققين الخارجيين يعتقدون أن إدارات الشركات تمارس، وبشكل كبير، إدارة الأرباح غير الشرعية التي تؤدي إما إلى زيادة الدخل أو تخفيضه.

ويلاحظ مما ذكر أعلاه أن العلاقة بين جميع نسب الربحية، وإدارة الأرباح كانت إيجابية، وذات دلالة إحصائية، ومن التفسيرات الممكنة لهذه العلاقات أن إدارة الأرباح يمكن أن تتمثل في استخدام طرق لزيادة الأرباح، وأخرى لتخفيضها حسب ما تسعى الإدارة إلى تحقيقه، وهي تشمل أيضاً تمهيد الدخل. ومما يلاحظ على نسب المستحقات الاختيارية فإن معظمها ذو إشارة سالبة، وهذا يشير إلى أن الإدارة كانت في

4- رفع مستوى التدقيق القائم على المخاطر لضمان حق المساهمين في تخفيض خطر التلاعب بالأرباح.  
5- لابد من تكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة، والمتمثلة في هيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والأكاديميين، والجامعات والمعاهد المتخصصة، في توعية مستخدمي القوائم المالية، بالآثار

السلبية المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية .  
6- ضرورة التزام الشركات بمتطلبات إعداد التقارير المالية ومبادئها والمعايير المحاسبية، والتركيز على موثوقية المعلومات، والبيانات الواردة فيها، من أجل تحسين مستوى مصداقيتها، وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة .

## المراجع

### المراجع العربية

منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.  
القطيش، حسن، والصوفي، فارس، (2011) "أساليب إستخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(27): ص 375-408.  
الكندري، طلال حسن، (2012)، "درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك لشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.  
اللوزي، خالد محمد، (2013)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .  
مطر، محمد، (2006)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية"، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل النشر .  
أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، (2002)، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مصر، الطبعة(2)، دار الجامعة الجديدة.

الخرشفة، خالد أحمد، (2014)، "أثر إدارة الأرباح على عوائد الأسهم: دراسة حالة الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن .  
الخليلية، محمود عبد الحليم، (2013)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة السابعة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع .  
السهلي، محمد، (2006)، إدارة الربح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد(46)، العدد(3): ص500-535.  
الشيخ، فهمي مصطفى، (2008)، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين .  
أبو عجيله، عماد و حمدان، علام (2013)، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الادارية ، مجلد،17، عدد، 2. ص ص. 76-126، البحرين.  
فداوي، أمينة، (2013)، " قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، العدد(4).  
القتامي، فواز سفير، (2010)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير

### المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Alkarashfeh, K. A. (2014), The Impact of Earnings Management on Stock Returns: The Case Industrial and Services Companies Listed In Amman Stock Exchange, Unpublished Master's Thesis, Yarmouk University, Jordan.

AlKalylah, M. (2013), Financial Statement Analysis Using Accounting Information, 7<sup>th</sup> ed. Amman, Dar Wael.  
Alssahly, M. (2006), Earnings Management in Saudi Companies, *Public administration Journal*, 46(3): 500-535.

- A sheikh, F. M. (2008), *Financial Analysis*, 1<sup>th</sup> ed. Ramallah, Palestine.
- Abu Ejeleh, M. (2007), The Effect of Audit Quality on Earnings Management, Evidence from Jordan, *Arabic Journal for Administrative Science*, 17(3): 76-126.
- Abu Ejeleh, M. and Hamdan, A. (2013), The Effect of Audit Quality on Earnings Management, Evidence from Jordan, *Arabic Journal for Administrative Science*, 17(2): 76-126.
- Fiddawi, A. (2013), Measurement of Earnings Management Practices in Shareholding Companies Listed In Algeria Stock Exchange. *Organization and Labour Journal*, No. 4.
- Algothami, F. S. (2010), Earnings Management in Saudi Shareholding Companies, Unpublished Master's Thesis, King Abdul-Aziz University, Saudi Arabia.
- Alkhotish, H. and Alsoufy, F. (2011), Methods of Using Creative Accounting in Income Statement and Financial Position of Shareholding Companies Listed in Amman Stock Exchange, *Bagdad College for Economic Sciences Journal*, 27, pp. 375-408.
- Alkandery, T. H. (2012), Degree of Practicing Earnings Management by Kauti Shareholding Companies and its Effect on its Profitability , Unpublished Master's Thesis, Middle east University, Jordan.
- Allouzi, K. M. (2013), Effect of Earnings Management Practices on Stock Prices: Empirical Study on Shareholding Companies Listed in Amman Stock Exchange, Unpublished Master's Thesis, Middle east University, Jordan.
- Matter, M. (2006), *Current Issues In Financial and credit analysis: Methods, Tools and scientific Uses*, 2th ed. Dar Weal, Amman.
- Abu Almakarem, W. A. (2002), *Advanced Studies in Financial Accounting*, 2th Ed. New Universit
- المراجع الأجنبية
- Al-Attar, A. and Suwaidan, M. (2012), Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence, *International Business Research*, Jordan. 5(1): 222 -216.
- Alkdai, H. K. H., and Hanefah, M. M. (2012), Audit Committee Characteristics and Earnings Management in Malaysian Shariah-Compliant Companies, *Business and Management Review*, 2 (2): 52-61.
- Aborv, J. (2005), The Effect of Capital structure on Profitability: an Empirical Analysis of Listed Firms in Ghana, *The Journal of Risk Finance*, 5(6):44-438.
- Alkhabash, A. and Al-Thuneibat, A. (2009), Earnings Management Practices From the Perspective of External and Internal Auditors: Evidence from Jordan, *Managerial Auditing Journal*, Emerald- UK, 24(1): 85-80.
- Al-Mousawi, R. and Al-Thuneibat, A. (2011), The Effect of Audit quality on the Earnings Management Activities, *Dirasat Journal*, the University of Jordan, 38(2).
- Anjum, N., Saif, M., Malik, Q. and Hassan, S. (2012), Earnings Management and Firms' Profitability Evidence from Pakistan, *European Journal of Economics*, 47: 13-50.
- Azzoz1, A. A. and Khamees, B. A. (2016), The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan, *Jordan Journal of Business Administration*, 12(1): 187 – 207.
- Block, S. ( 1999), A Study of Financial Analysts: Practice and Theory, *Financial Analysts Journal*, 55(4): 86-95.
- Chen, C., Shimin, C. and Xijia, S. (2001), Profitability Regulation, Earnings Management and Modified Audit Opinions: Evidence from China, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20(2): 9-30.
- Dalniela, L.A. and Brian, W.N. (2010), Opportunity Costs and Non ScaleFree Capabilites: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers. *Strategic Management Journal*, 31 (7):780-801.

- Dechow, P.M., Saloan, R. G., and. Sweeny, A. P., (1995), Detecting Earnings Management, *The Accounting Review*,70(2): 193-225.
- Dekan, O. (2009), Definition Questions (Profit-Profitability), 4<sup>th</sup>, **Aspects and Visions of Applied Economics and Informatics**.
- Emanuel, D. and Wong, N. (2003), Efficient Contracting and Accounting, *Accounting and Finance*, 43: 149 -166.
- Healy, P. Serfeim, G. and Srinivasan, S. (2014), Market Competition, Earning Management, and Persistence in Accounting Profitability around the world, *Review of Accounting Studies*, 19(4): 1281-1308.
- Holthausen, R.W., Larcker, D.F. and Sloan, R. G. (1995), Annual Bonus Schemes and the Manipulation of Earning, *Journal of Accounting and Economics*,19(1): 29-74.
- Jean, B., Sonda, M. and Courteau, L. (2004), The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23(2): 13-35.
- Jensen, M. C. and Meckling, W. H. (1976), Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and OwnershipStructure, *Journal of Financial Economics*,3(4): 308-320.
- Jones, J. (1991). Earning Management During Import Relief Investigations, *Journal of Accounting Research*, 29(2): 193-225.
- Michael, D., Akers, D. and Jodi, B. (2007), Earnings Management and its Implication, *The CPA Journal*. Available at:<http://www.nysscpa.org/cpajournal/2007/807/essentials/p64.htm>
- Mosebach, M. and Simko, P. (2005), Earnings Management around the Emergence Profitability. **Financial Accounting and Reporting section (FARS) Meeting Paper**, at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=817385>.
- Naveen, I., Denis, D. and Denial, D. (2008), Do Firms Manage Earnings to Meet Dividend Thresholds, *Journal of Accounting and Economics*,45(1):2-26.
- Omid, A. (2012), Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth: Evidence from Iran, *School of Doctoral Studies Journal (European Union)*, Tehran, 4(1): 7-16.
- Partha, M. (2003), How to Manage Earnings Management. **Accounting World Institute of chartered Financial Institutes of India**:13-19.
- Perry, S. and Williams, T. (1994), Earning Management Preceding Management Buyout Offers, *Journal of Accountind and Economics*,18(2):157-179.
- Qiang, C. and Terry, W. (2005), Equity Incentives and Earnings Management, *Accounting Review*, 80(2): 441-480.
- Reyad, S. M. R. (2013), The Role of Auditing Quality as a tool of Corporate Governance in Enhancing Earnings Quality: Evidence from Egypt, *International Management Review*, 9(2): 83-93.
- Robinson, T., Hennie, G., Elaine, H. and Michael, B. (2010), **Intetnational Financial Statment Analysis**, Canada, John Wiley.
- Stolowy, H. and Gaétan, B. (2004), Accounting Manipulation: A literature Review and Proposed Conceptual Framework, *The Review of Accounting and Finance*, 3(1): 5 – 65.
- Waweru, N. M., and Riro, G. K. (2013), Corporate Governance, Firm Characteristics and Earnings Management in an Emerging Economy. *Journal of Applied Management Accounting Research*, 11(1): 43-64.

## Impact of Profitability on Earnings Management in Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange

*Mohammed Awni Eid Abu-Jebbeh<sup>1</sup>, Ali Al-Thuneibat<sup>2</sup>*

### ABSTRACT

The purpose of this study is to identify the impact of profitability on the earnings management in the industrial companies listed in Amman Stock Exchange, through measuring the impact of the independent variables (profit margin, return on assets, return on equity and earnings per share) on the dependent variable (earnings management). The researchers used a quantitative standard approach in the analysis of financial statements to measure the company's profitability. Jones modified model was used to measure the discretionary accruals as a proxy for earnings management. Simple and multiple linear regression models were used to test the hypotheses of the study. The study sample consisted of (40) industrial companies listed in Amman Stock Exchange which have been continuously trading during the period (2009-2013). The study results showed that there is a statistically significant effect for the independent variables (profit margin ratio, return on assets, return on equity and earnings per share) on earnings management. However, the results showed that there was no significant effect for debt ratio and the size of the company on the relationship between profitability and earnings management. Based on the results of the study, the researchers set many recommendations. The most important recommendations are to enhance the role of Amman Stock Exchange in monitoring the listed companies and take the appropriate legal requirements to prevent these companies from practicing earnings management that may mislead the users of financial statements.

**Keywords:** Earnings management, Discretionary accruals, Jones model, Amman Stock Exchange.

<sup>1</sup> Researcher, Accounting Department, Economic and Administrative Sciences, Zarqa University.

<sup>2</sup> Professor, Accounting Department, Faculty of Business, The University of Jordan, [aaaldu@ju.edu.jo](mailto:aaaldu@ju.edu.jo)

Received on 26/1/2016 and Accepted for Publication on 3/7/2016.